



EM/RC47/INF.DOC.5
ش م/ل 47/وثيقة إعلامية/5

حزيران/يونيو 2000

الأصل: بالعربية

اللجنة الإقليمية
لشرق المتوسط

الدورة السابعة والأربعون

البند 4 (هـ) من جدول الأعمال

تقرير مرحلي
حول
مبادرة التحرُّر من التبغ

المحتوى

الصفحة

1

1. الجهود المبذولة حتى الآن

3

2. الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ

3

3. الطريق أمامنا: استراتيجية متكاملة

6

4. منظور إقليمي

1. الجهود المبذولة حتى الآن

نظرت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط في دورتها السادسة والأربعين في تقرير مرحلي حول برنامج مبادرة التبرُّر من التبغ. ولا يَنْخفى أن تقديم تقرير مرحلي آخر الآن حول نفس الموضوع يُعدُّ دليلاً على الأهمية الكبيرة التي تولي لهذا البرنامج ولمعدل سرعة سيره.

ولا يزال الوضع في الإقليم بالغ السوء في ما يتعلق بانتشار جائحة التبغ. وما انفكت شركات صناعة التبغ تبذل على نطاق واسع جهودها للترويج للتبغ. ومن نافلة القول أن هذه الشركات لن تألوا جهداً لاستغلال كل إمكانيات ساحة لاستقطاب المزيد والمزيد من المدخنين. وتعلم هذه الشركات أن مآلها إلى الانهزام في نهاية المطاف أمام الجهود النبيلة التي يبذلها أولئك الذين يهتمون بصحة الإنسان وعافيته. غير أنها تنظر إلى كل طفل أو بالغ يقع ضحية لعادة التدخين على أنه زبون قد يواصل التدخين على مدى خمسين سنة، ومن ثمَّ كان سباقها المحموم على استقطاب المزيد والمزيد من الضحايا لمنتوجها الخبيث هذا. ولما كان إنفاذ القوانين المسنونة في الإقليم، يعاني عموماً من ثغرات كثيرة، فإن شركات صناعة التبغ تشعر بالحصانة رغم انتهاكها قوانين الدول الأعضاء مراراً وتكراراً. ومن ثمَّ يتحتم تشديد القوانين واللوائح التي تسعى إلى مكافحة انتشار جائحة التبغ.

وتنص خطة العمل الإقليمية لمكافحة التبغ على إنشاء مجلس وطني متعدد القطاعات أو لجنة وطنية متعددة القطاعات في كل دولة عضو، لتنسيق وتعزيز السياسات والجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة التبغ. وتوجد لدى العديد من بلدان الإقليم أمثال هذه اللجنة؛ ومن هذه البلدان البحرين والجمهورية العربية السورية، وإن كان بعض هذه اللجان لا يزال مقصوراً على القطاع الصحي. والفكرة من قيام مثل هذه اللجنة الوطنية هي دفع جميع القطاعات المعنية إلى القيام، كلٌّ في مجاله، بدوره المطلوب منه في مكافحة التبغ. أما إذا ظلَّت اللجان الوطنية مقصورة على القطاع الصحي، فسوف تظل الجهود المبذولة لمكافحة التدخين تفتقر إلى التوازن. ومن ثمَّ، تُستحثُّ البلدان التي لديها أمثال تلك اللجان الصحية على توسيع نطاقها لتشمل قطاعات عديدة، أما البلدان التي لم تُنشئ بعد لجاناً من هذا القبيل فُتستحثُّ على المسارعة في إنشائها.

وتوجد في الإقليم بعض الوكالات المهمة التي يمكنها اتخاذ إجراءات تساعد على مكافحة التبغ، ومن هذه الوكالات، جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. وقد التقى المدير الإقليمي بالسيد الدكتور عصمت عبد الجبار، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وناقش معه دور الجامعة العربية في تعزيز أنشطة مكافحة التبغ. وقد أوضح الأمين العام أنه شخصياً ملتزم التزاماً تاماً بقضية تحرير المجتمع العربي من التبغ، ووافق سيادته على تمكين منظمة الصحة العالمية من مخاطبة مجالس الوزراء العرب للتعليم، والإعلام، والعدل، والمالية، والداخلية، والزراعة، والصناعة كي يقوم كلٌّ منها، في مجال اختصاصه، بتنسيق ما يتخذ من إجراءات في هذا الصدد. وقد احتلت قضية التبغ مكاناً بارزاً في مناقشات مجلس وزراء الصحة العرب المعقود في العاصمة اللبنانية، بيروت، في آذار/مارس 2000.

ويُعتبر مجلس التعاون الخليجي ممفلاً مفيداً لتنسيق السياسات الصحية في دوله الأعضاء الست. علماً بأنه قد تم في اجتماع وزراء الصحة للمجلس، الذي عُقد في أوائل العام الحالي، زيادة الضريبة على التبغ إلى 100%. وقد جاء هذا القرار تحقيقاً لهدف سبق الاتفاق عليه برفع الضريبة على التبغ إلى هذه النسبة بحلول سنة ألفين. غير أن

منتوجات التبغ لاتزال، مع ذلك، رخيصة جداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي شتى أرجاء الإقليم. وهذا عامل مهم جداً لا بد من أخذه في الاعتبار في مكافحة التبغ، كما سيتضح لاحقاً في هذا التقرير.

ومن الأهمية بمكان، ذلك القرار الذي اتخذته الحكومة القطرية بتخصيص 2٪ من إيرادات الضريبة على التبغ لتعزيز الصحة؛ فهذا القرار يمثل خطوة مهمة جداً إلى الأمام. علماً بأن قطر هي أحد أعضاء مجموعة صغيرة من البلدان في الإقليم تخصص بعض إيرادات الضريبة على التبغ لمكافحة آثار إدمان التبغ. وتُستحث سائر البلدان على أن تحذو هذا الحذو، غير أنه لا بد من زيادة النسبة المستقطعة من إيرادات الضريبة على التبغ لتوفير مزيد من الأموال لأنشطة مكافحة التبغ.

وواصل مجلس التعاون الخليجي حلقاته الدراسية التي تُعقد مرتين في السنة حول التبغ. وقد عُقدت الحلقة الحادية عشرة في العاصمة الإماراتية، أبوظبي، في تشرين الثاني/نوفمبر 1999، وركزت على الشقيف ومكافحة التبغ.

وعلى الجانب السليبي، اختيرت الإمارات العربية المتحدة لتكون مركز العمليات لما يعرف باسم رابطة الشرق الأوسط للتبغ، وهي شركة أنشأتها بعض شركات التبغ المتعددة الجنسية للترويج للتبغ في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وهي تنشر إعلانات تستهدف إضفاء صورة محترمة على صناعة التبغ. وكما هو معهود من شركات صناعة التبغ، فإنها لا تتورع عن انتهاك أي ثغرة واغتنام أي فرصة كي تظهر في صورة إنسانية. علماً بأن السلطات الصحية ترصد أنشطتها. والمأمول أن تُكبح أنشطة هذه الرابطة أو أي مشروع مماثل يأتي إلى حيز الوجود في المستقبل.

وتوجد لدى جميع البلدان تقريباً قوانين ولوائح لمكافحة التبغ، بعضها أبعد أثراً من غيره. وقد أصدرت عدة بلدان بعض القوانين والمراسيم التي تُعنى بمكافحة التبغ عناية أكبر وأبعد مدى من ذي قبل. غير أن تنفيذ هذه القوانين والمراسيم لم يُعطَ، عموماً، حقه من الأولوية. وإن أي لائحة أو قانون لا يسد منافذ التحايل عليه والتفريط فيه، يظل عديم الفاعلية. والمأمول أن نعمل على تعديل القوانين ووسائل تنفيذ قوانينها المعنية بالتبغ والمضي في تقويتها.

ولا تزال الدراسات تمثل مجالاً مهماً لتقديم صورة دقيقة لحجم مشكلة التبغ في الإقليم. وقد طلبت عدة بلدان من المكتب الإقليمي معاونتها على إجراء دراسات مختلفة. وقد قامت بعض البلدان بإدراج أمثال تلك الدراسات في برامجها التعاونية التي حدّدت البعثات المشتركة لمراجعة البرامج. كما يسعى المكتب الإقليمي إلى الحصول على أموال من أجل إجراء دراسات اقتصادية في ثلاثة بلدان. والمأمول أن يكون قد تم تخصيص هذه الأموال بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2000 عندما تجتمع اللجنة الإقليمية، وأن تكون البلدان المعنية قد بدأت الأعمال التحضيرية لإجراء تلك الدراسات.

وتواصل جهود بناء القدرات وتعزيزها بالتعاون الوثيق مع المقر الرئيسي للمنظمة. وتُلتبس من المانحين الأموال اللازمة لتمويل هذه الجهود. وهناك اقتراح مُعد لهذا الغرض، إذا حالفه النجاح فسوف تتوافر أموال من خارج الميزانية العادية لستة بلدان.

وقد شاركت ثلاثة بلدان في المبادرة الإعلامية العالمية التي أُنشئت في سان فرانسيسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 1999. والمأمول أن تشجّع خبرتها في هذا الصدد سائر البلدان على تعزيز جهودها الإعلامية لمكافحة التبغ. وقد وضع معظم البلدان خطط عمل، بعضها شامل راف. ولا يخفى أن من المهم جداً تنفيذ أعمال خطط العمل تلك، ولن يألو المكتب الإقليمي أي جهد لتقديم كل دعم ممكن لتنفيذها.

2. الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ

الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ هي أهم جهود المنظمة في مجال مكافحة التبغ. وهذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها المنظمة ولايتها الدستورية في تيسير إعداد هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها. وسوف تكون هذه الاتفاقية بمثابة صك قانوني دولي يمدّد من انتشار منتوجات التبغ عالمياً. إذ إن هذه الاتفاقية، هي وبروتوكولاتها، سرف تدعم السلطات الوطنية والمحلية وتُساعد في تقوية برامجها لمكافحة التبغ.

وقد عُقد في جنيف خلال العام الماضي اجتماعان لإعداد عناصر المشروع المقترح للاتفاقية الإطارية وتقديم تقارير حول التقدّم المُحرَز في هذا الصدد، وهو ما سوف تناقشه هيئة التفاوض الحكومية الدولية في اجتماعها المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2000 في جنيف. وقد شاركت عشره من بلدان الإقليم في الاجتماع الأول لمجموعة العمل الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 1999، ولم يزد هذا العدد كثيراً في الاجتماع الثاني الذي عُقد في آذار/مارس 2000. ووفقاً لقرار جمعية الصحة العالمية ج س ع16.53، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركة مندوبين من البلدان النامية في المفاوضات. ومن ثمّ، سوف تتاح للمكتب الإقليمي فرصة أفضل لتمويل مشاركة المزيد من البلدان في المفاوضات المقبلة.

وبغية إعداد البلدان لاعتماد وتنفيذ الاتفاقية، أُتخذت على الصعيد الإقليمي الخطوات التالية:

- بعد الاجتماع الأول لمجموعة العمل، أرسلت جميع وثائق الاتفاقية وتُسَخَّ من تقرير البنك الدولي الصادر بعنوان "كيمح جهاح الوباء" إلى السلطات المعنية في جميع البلدان. ويواظب المكتب الإقليمي على إبلاغ البلدان بأحدث المعلومات حول تطورات العمل في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ بموافاتها بجميع الوثائق والورقات التقنية ذات العلاقة.
- يعكف المكتب الإقليمي على جَمْع كلّ اللوائح والقوانين المتعلقة بمكافحة التبغ من جميع البلدان، وذلك لدعم كل بلد منها في إعداد قوانينه ولوائحه المتعلقة بمكافحة التبغ على نمـر يؤمّنـها من نقاط الضعف أو الثغرات.

3. الطريق أمامنا: استراتيجية متكاملة

من المسلم به منذ زمن أن مكافحة أي مشكلة متعددة الجوانب، مثل مشكلة التبغ، يتطلّب اتخاذ إجراءات منسّقة على جبهات عديدة في آن واحد. ومن غير العملي أو المجدي أن تهض بمثل هذه المهمة وزارة الصحة وحدها. وهي إن فعلت ذلك، وجدت نفسها في وضع الحارب الذي يقف وحيداً في الميدان في مواجهة هجوم يتمرّض له على عدة

جبهات. علماً بأن خطة العمل التي اعتمدها اللجنة الإقليمية بصيغتها الأصلية عام 1996 وبصيغتها المنقحة عام 1999، تتصدى لهذه القضية وترسم استراتيجية يتطلّب تنفيذها مشاركة قطاعات مختلفة والعديد من الإدارات الحكومية والوكالات اللاحكومية. غير أن تنفيذ هذه الخطة لا يزال يشوبه القصور في معظم بلدان الإقليم، على الرغم من تسليم أغلب بلدان الإقليم بخطورة مشكلة التبغ، وبضرورة التحرك بعزم وإصرار لمكافحتها.

هذا، ولا بد من أن تُصاغ في كل بلد استراتيجية تتصدى لمختلف جوانب مشكلة التبغ. ولا بد لمثل هذه الاستراتيجية من أن تركز على عدد من المبادئ الأساسية التي تنطبق على كل المجتمعات الوطنية والمحلية، وإن كان تطبيقها قد يتفاوت من حيث كميّته وسرعته من بلد إلى آخر.

ويتعلق أول هذه المبادئ الأساسية بتسعير منتجات التبغ. ففي بلدان إقليم شرق المتوسط، تُباع منتجات التبغ بأثمان رخيصة جداً بالمقارنة مع غيرها من سائر البلدان التي قطعت شوطاً بعيداً على درب مكافحة هذه المشكلة. فإننا لا نكاد نعثّر في الإقليم على أي مكان تزيد فيه الضريبة على التبغ على 100٪، في حين أن هذه الضريبة لا تقل في البلدان الأوروبية عن 80٪ من ثمن شراء السجائر بالتجزئة، مما يعني أن الضريبة على التبغ فيها تعادل 400٪. ومع ذلك، فإننا نجد هذه البلدان عازمة على المضي في زيادة هذا السعر حتى تجعله في غير متناول الشباب. وهذه هي الطريقة الفعّالة لاستخدام آلية التسعير استخداماً مفيداً يصد الشباب عن الشروع في التدخين، ويستجلب المزيد من الإيرادات الضريبية لمعاوضة التكاليف التي يتكبّدها المجتمع من جرّاء التدخين.

ويجدر بالذكر في هذا الصدد، أن شركات صناعة التبغ مولعة بالظهور بمظهر المساهم البحت في الاقتصاد الوطني. ففي مصر، تدّعي شركات صناعة التبغ أنها أهم للاقتصاد الوطني من قناة السويس ذاتها، وهو ادعاء سخيف كل السخف، إلا إذا كان القصد منه أن أهمية قناة السويس تكمن في ما تُسهم به في الاقتصاد الوطني، وأن أهمية صناعة التبغ تتمثّل في ما تسلبه هي منه.

أما المبدأ الأساسي الثاني فيتمثّل في حظر كل أشكال الإعلان عن التبغ وأنشطة الترويج له حظراً تاماً. ونعني بالحظر التام الحظر بكل حذافيره، أي أن يكون شاملاً، ولا يترك أي ثغرات يمكن النفاذ منها. ولا ينبغي أن يخرج عن دائرة هذا الحظر أي نشاط يسعى إلى الترويج للتبغ، ولاسيّما بين أجيال الشباب. وعليه، فلا بد من أن يُحظر على شركات صناعة التبغ رعاية أي مناسبات رياضية أو اجتماعية أو ثقافية. وحتى إذا عرّضت هذه الشركات تقايم دعم مالي لأي مبادرة صحية، كاستئصال شلل الأطفال، فإنه لا ينبغي أن يظاهرها مرة أخرى. هذه المبادرة، فإذا ظهر اسمها، فإنه يعطي انطباعاً خاطئاً بأن صناعة التبغ تُعنى بالصحة. وهذا قناع زائف لا ينبغي مطلقاً السماح لصناعة التبغ أن تتخفّى وراءه. ومن ثمّ، فلا بد للحظر من أن يشمل الإعلان المباشر وغير المباشر، من خلال أي وسيلة من وسائل الإعلان والترويج، بما في ذلك رعاية صناعة التبغ لأي مناسبة من المناسبات.

وأما المبدأ الثالث فهو إيجاد مناخ اجتماعي مناهض للتدخين. ومن المهم لإيجاد مثل هذا المناخ الاجتماعي من شن حملة للتوعية يشارك فيها مختلف القطاعات، والأهم أن تشارك فيها وسائل الإعلام والتنقيف. فالحق أن معظم الناس لا يدركون مدى حجم مشكلة التبغ. وصحيح أن أغلب المدخنين يشعرون أن التدخين يضر بصحتهم، ولكن قلة منهم هي التي تدرك حجم المخاطر التي تعرض صحتها لها من جرّاء التدخين. أما غير المدخنين، فقلماً يهتمون بحجم المشكلة، إلا إذا تَعَنَّ عليهم القيام بعمل إزاءها. ومن ثمّ، تتوجّب على المعهود إليهم بمهمة تعزيز الصحة

ومكافحة المرض، أن ينهضوا بمهمة جعل التدخين مرفوضاً ومستقبلاً في المجتمع، وهي مهمة ليست بالهينة. ولا يمكن لنا إلا في مثل هذا المناخ وحده أن نأمل في تحقيق تقدّم فعلي نحو تحرير المجتمع والعالم أجمع من التبغ.

ويتهيأ هذا المناخ الاجتماعي متى وُجدت في مختلف القطاعات أعداداً كافية من الناس المقتنعين بأن عليهم دوراً يؤديونه في تشكيل المواقف الاجتماعية من التدخين ومعاقره التبغ. غير أننا لا نلنا أبعد ما نكون عن بلوغ هذه الدرجة من الاقتناع. ومن ثم، يقتضي الوضع بالحاح أن تُشنّ حملة منسّقة للتوعية.

أما المبدأ الرابع، فيوضع موضع التنفيذ من خلال مجموعة من التدابير المساعدة، منها حظر التدخين في مناطق معينة، على أن يُطبّق هذا الحظر تطبيقاً صارماً. ومن هذه المناطق الأماكن العامة، والمطاعم، ووسائل النقل العمومية، وأماكن العمل، والمكاتب والمباني الحكومية. وفي حين أنّ ذلك ضروري لحماية غير المدخنين من التدخين القسري، فإنه يساعد كذلك على أن يثير في بال المدخنين إحساساً بأن عملهم ضار بصحة غيرهم. وهذا أمر مهم جداً من حيث أن التدخين القسري يحدث على الأغلب في البيت، حيث يكون ضحايا المدخن هم أقرب الناس إليه. وبذلك يدرك المدخن أن إدمانه يضر بعائلته، فيصبح أكثر استعداداً للامتناع عن التدخين في بيته، مما يؤدي بدوره إلى جعله عموماً أكثر استعداداً للحد من التدخين ثم الإقلاع عنه.

وأما المبدأ الخامس، فهو تقليل أعداد المدخنين الجُدد. ويجدر بالملاحظة في هذا الصدد، أن النساء والأطفال والمراهقين هم الفئات التي تستهدفها أنشطة الترويج للتدخين، في إقليم شرق المتوسط. ويمكن لأي شخص يهتم بالنظر حوله أن يرى بنفسه الزيادة الكبيرة في عدد النساء اللاتي يُدخنن نهاراً جهاراً. فنسذ حوالي عُقد من الزمن استشعرت شركات صناعة التبغ ضرورة أن تمدّ عدوانها على الصحة البشرية ليشمل النساء أيضاً. ولم تنورّع هذه الشركات عن أن تُعلن على الملأ أنها قد أهملت هذه الفئة طويلاً وأنها لذلك تعتزم أن توجّه إليها، بجديّة، أنشطتها الترويجية. وهكذا تعتمد هذه الشركات إلى إصابة نساء الإقليم بالسرطان وأمراض القلب، على نحو ما فعلت بالرجال على مدى قرون. وكبي تؤكد هذه الشركات صدق ما قالت، وأنها تعني ما تقول، فإنها تتوسّع سريعاً جداً في سوق النساء. ولابد، إذن، لأي استراتيجية لمكافحة جائحة التدخين أن تتصدّى لمشكلة التدخين بين النساء.

والفئة الاجتماعية الأخرى التي تستهدفها صناعة التبغ هي الشباب؛ ذلك أن القائمين على هذه الصناعة الخبيثة يعلمون علم اليقين أن الناس إذا تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر، زادت صعوبة إغرائهم بالشروع في التدخين. والحق أن فرص التدخين بعد سن الرابعة والعشرين تكاد تكون منعدمة. كما أن القائمين على صناعة التبغ يعلمون أن المراهق كلما بكر في بدء التدخين، كان من الأصعب عليه أن يقلع عنه. ومن ثم، فإن شركات صناعة التبغ تضع في حساباتها هذه الفئة، فئة المراهقين، وهي تخطط وتنفذ حملاتها الإعلانية والتسويقية.

وضمناً لفعالية أي استراتيجية لمكافحة التبغ، لا بد من معاكسة مرامي هذه الصناعة، بتوجيه الشباب توجيهاً يبعدهم عن التدخين، فلا يقرّبوه. وضمناً لنجاح أي حملة لمكافحة التدخين بين الشباب، لا بد لها من أن تتضمن، على أقل تقدير، المقومات التالية:

- حظر جميع أشكال الإعلان عن التبغ، سواء كان الإعلان مباشراً أو غير مباشر؛

- زيادة الأسعار الحقيقية لمنتجات التبغ سنوياً، إذ إن الشباب أكثر تأثراً من غيرهم بمستويات الأسعار؛
- رصد انتشار التدخين بين الشباب؛
- تضمين جميع المناهج المدرسية معلومات صحية صحيحة وكافية حول الضرر الذي يسببه التبغ للصحة، وحول طبيعة التبغ الإدمانية؛
- إشراك الشباب في تصميم المشاريع والأساليب التي تقي المراهقين والأطفال من الشروع في التدخين.

وتمثّل المبدأ الأخير في تقديم العون والنصح للإقلاع عن التدخين. ومما يثلج الصدر، أن بعض بلدان الإقليم قد شرعت بالفعل في وضع هذا المبدأ موضع التطبيق، بتوفيرها المزيد من عيادات الإقلاع عن التدخين لاستقبال أعداد متزايدة من الناس، وإن كانت الأساليب المتبعة في هذا الصدد تحتاج، في كثير من الحالات، إلى التوسع. ومع التوسع في تنفيذ المقومات الأخرى لهذه الاستراتيجية، فسوف يزيد الطلب على المرافق والخدمات التي تُعين المدخنين على الإقلاع عن التدخين. ومن ثم، فعلى البلدان أن تتوقع أن تتلقى المزيد والمزيد من طلبات العون في هذا الصدد، وعليها أن تستعد لتلبية هذا الطلب المتزايد.

4. منظور إقليمي

نحن جميعاً في قارب واحد، وعلينا جميعاً أن نواجه معاً هذه المشكلة. ومن ثم، ينبغي أن يأتي فوق كل شيء التعاون في ما بين البلدان. وكما ذكرنا آنفاً، فإنه لا يمكن لوزارة الصحة أن تنهض وحدها بعبء تنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة التبغ. وقد تكون بعض القطاعات أكثر من غيرها اقتناعاً بالأوارية التي ينبغي إيلاؤها لمشكلة التبغ، كما أن القطاع الذي يبادر بالاضطلاع بدور قيادي في مكافحة التبغ في بلد ما، قد يحجم نظيره في بلد آخر عن القيام بمثل هذا الدور. وعلى ذلك، فالمرجح أن يتفاوت ما تحقّقه البلدان المختلفة من تقدّم في الجوانب المختلفة لمثل هذه الاستراتيجية. والحق أن التصدي لهذه المشكلة على الصعيد الإقليمي يمثّل تجربة غنيّة ومتعددة الأوجه يمكن للجميع أن يجنوا منها فوائد كبيرة. أما إذا عمل كل بلد وحده، مجتزئاً بتجربته هو وحده، فسوف تمضي جهودنا لمكافحة هذه المشكلة بخطى أبطأ بكثير، وسوف تعاني جهودنا هذه من أعراض الازدواجية.

كذلك، فإنه من دون تنسيق الجهود، واستخدام الموارد المحدودة المتاحة استخداماً جيداً، فقد تُثقل بعض القضايا الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تحظر معظم البلدان الإعلان عن التبغ على المحطات التلفزيونية والإذاعية الخاضعة لسلطة الحكومة، في حين أن جميع البلدان تستضيف عدداً من المحطات الفضائية التي تعتبر الإعلان عن التبغ مصدراً رئيسياً من مصادر دخلها. وما لم يتم تنسيق الجهود في هذا المجال، فسوف تجرد صناعة التبغ ثغرات تنفذ منها وتمارس استغلالها، فتقوّض بذلك جميع الجهود المبذولة لدرء إغرائها للشباب. كذلك فإن رفع أسعار منتجات التبغ رفعاً هائلاً يفقد كثيراً من فعاليته، إذا تم في بعض البلدان، ولم يتم في البعض الآخر. والحق أن مثل هذا الوضع قد يؤدي إلى انتشار التهريب، وهو احتمال لا يودّ أي بلد أن يواجهه. ومن نافلة القول أن أكثر طريقة فعّالة لإحباط التهريب هي تنسيق رفع الأسعار بين جميع البلدان.

وضماماً لنجاح أي برنامج لمكافحة التبغ، فلا بد من اتباع سياسة مُجمَع عليها للتعاون والتنسيق والتوفيق، ففي ذلك فائدة ومنفعة للجميع، وضمام لأن لا تتأثر فعالية جهدٍ يبذله بلد بعينه في مجال بعينه بسبب عدم قيام بلد آخر ببذل جهد مماثل في ذلك المجال.

وعلى حين يعمل المكتب الإقليمي من أجل تحقيق هذه الغاية، ويبدل كل ما في وسعه من جهود لمساعدة البلدان في التركيز على المجالات ذات الأولوية، فإن المهام المطلوب أدائها في هذا المضمار أكبر من أن تنهض بأعبائها مبادرة التحرُّر من التبغ وحدها. لذلك، تُستحثُّ البلدان على النظر في الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة على غرار لجنة تحرير أوروبا من التبغ التي أنشأها المكتب الإقليمي لأوروبا لدفع العمل على تنفيذ الخطط والسياسات الرامية إلى جعل أوروبا قاطبةً متحررة من التبغ. ولقد أنشئت هذه اللجنة في أوروبا لأن بلدان أوروبا الغربية كانت أكثر من بلدان أوروبا الشرقية تقدماً على طريق مكافحة التبغ. ولا يخفى أن هذه التفاوتات تترتب عليها أخطار تماثل الأخطار التي قد يواجهها إقليم شرق المتوسط. ويزيد من أهمية إنشاء لجنة لتحرير إقليم شرق المتوسط من التبغ أن هذا الإقليم لا يزال متخلفاً كثيراً عن ركب سائر الأقاليم في ما يتعلق بوضع الأهداف الملائمة للعمل المطلوب أدائه، وإشراك سائر القطاعات في تنفيذ سياسات مكافحة التبغ. ولا بد لهذه اللجنة من أن تكون متعددة القطاعات، فتضم، في من تضم، خبراء في القانون، ومستشارين في أمور السياسة، ورجال علم، وإعلاميين، وخبراء في التعليم، واقتصاديين، وخبراء في إنفاذ القوانين. وينبغي أن تجتمع اللجنة مرتين على الأقل في السنة، وأن تقدّم تقاريرها إلى المدير الإقليمي واللجنة الإقليمية.